مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الاندماج المصرفي كأحد آليات تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي

"دراسة تحليلية للفترة 2010م-2015 م"

جمال هداش محمد حسين الجبوري و ليلى عبدالكريم محمد الهاشمي

جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد – العراق

جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد – العراق

المستخلص :

تركز الدراسة الى معرفة دور الاندماج المصرفي في تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي وذلك من خلال دراسة تحليلية لعدد من المصارف الاهلية في العراق وهي (المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل الأهلي العراقي، مصرف الاتحاد الأهلي العراقي)، وقد ركزت مشكلة الدراسة على المشاكل والمخاطر التي تعرضت لها المصارف المبحوثة في العراق مثل تراكم السيولة وعدم توظيفها بالشكل الأمثل وانخفاض الربحية، هدفت الدراسة الى التعرف على دور الاندماج المصرفي كأحد اليات التطوير في القطاع المصرفي العراقي، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها ان الاندماج المصرفي له دور في تطوير القطاع المصرفي في العراق ويحسن المركز المالي للمصارف المندمجة، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للاطار النظري والتطبيقي ، وقد خرجت الدراسة باستنتاجات أهمها ان الاندماج المصرفي يتيح للمصارف الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها وكذلك التوسع في الاستثمارات وزيادة الربحية وتقليل التكاليف، وقد خرجت الدراسة بجملة توصيات أهمها ان الاندماج المصرفي للمصارف المبحوثة ضرورة لابد منها لتكوين رؤوس أموال اكبر والاستثمارات بشكل اكبر والتحوط من المخاطر والاستفادة من الفرص المتاحة .

ABSTRACT:

The study focuses on examining the role of banking merger in the development of the financial performance of the Iraqi banking sector through an analytical study of a number of private Iraqi banks (Iraqi National Bank, the Iraqi National Bank of Babylon, the Iraqi National Union Bank). The study problem focuses on the problems and risks that facing these banks such as accumulation of liquidity instead of utilizing them optimally and low profitability. The aim of the study is to identify the role of banking merger as one of the mechanisms of development in the Iraqi banking sector, starting from a hypothesis, which assumes that the merging of banking has a role in developing the Iraqi banking sector; besides improving the financial position of these merging banks. The study adopted the descriptive analytical method in its theoretical and applied framework. The study main findings indicated that the merging of banking allows them to obtain the necessary funding for their activities, as well as the expansion of investments, increasing profitability and reducing costs. The research main recommendations indicated that banking merger of the surveyed banks is necessary for the formation of larger capital, more investments, hedging of risks, and taking advantage of the available opportunities.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، القطاع المصرفي ، المركز المالي ، العراق .

المقدمة :

نظراً للتغيرات الأخيرة في قطاعات الخدمات المالية والمصرفية والأزمات المالية فضلاً عن ارتفاع درجات التنافس ، اذ يعتبر الاندماج المصرفي من اهم الوسائل لمواجهة تلك الازمات او الحد من المخاطر فضلا عن التشارك في الخبرات وراس المال والانتشار الجغرافي ، لذلك فقد يعد الاندماج المصرفي او الاستحواذ او التملك ظاهرة انتشرت سريعا في كثير من بلدان العالم وذلك لظهور العولمة والتحرر التجاري والاقتصادي ، فالكثير من المحللين ينظرون الى ان الاندماج المصرفي حالة صحية للمصارف التي تعاني من مشاكل في نشاط معين ، وذلك من خلال نقاط الضعف في أداء المصرف والاستفادة من نقاط القوة في المصرف المراد الاندماج معه لتعزيز نقاط الضعف ، لذا فقد تناول البحث موضوع الاندماج المصرفي كأحد آليات التطوير في القطاع المصرفي العراقي–دراسة تحليلية لعدد من المصارف الخاصة في العراق، ليتم تقسيمه الى ثلاثة اجزاء ليكون الأول منها منهجية البحث ، ويركز الثاني على الجانب النظري للاندماج المصرفي ، اما الجزء الثالث ركز على المصارف المبحوثة في القطاع المصرفي العراقي ، ثم الاستنتاجات والمقترحات .

مشكلة الدراسة :

نتيجة المشاكل التي يتعرض لها القطاع المصرفي في العراق والمخاطر المرتبطة به وكذلك الازمات التي مر بها ذلك القطاع في الفترة الأخيرة وتراكم السيولة وعدم توظيفها بالشكل الأمثل وانخفاض الربحية هذا الامر يتطلب من المصارف تجنب تلك المخاطر او تقليلها، فيعد الاندماج المصرفي من الاشكال الضرورية التي يجب على المصارف اعتمادها وذلك لحل المشاكل التي تجابهها في الربحية والسيولة والنشاط وتقليل درجة المخاطر المحتملة وتحسين مركزها المالي والاستفادة من الخبرات والامكانيات المتاحة في المصارف الأخرى.

أهمية الدراسة :

نظرا لأهمية القطاع المصرفي العراقي والذي يلعب دوراً واضحاً في الاقتصاد العراقي، الا انه تعرض الى العديد من المخاطر والتحديات، اذ يعد الاندماج المصرفي احد الحلول لمواجهة تلك المخاطر والتحديات ، لما له من دور كبير في تحقيق ربحية اكبر ومخاطرة اقل وتنبثق أهمية البحث من خلال الاتي :

1- تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والعمل على معالجة نقاط الضعف والحد منها وتعزيز نقاط القوة .

2- تشخيص محددات ودوافع الاندماج المصرفي والضوابط المرتبطة به .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى معرفة الاندماج المصرفي كأحد اليات تطوير القطاع المصرفي العراقي، وذلك من خلال التعرف على الأهداف الاتية :

1- التعرف على المركز المالي للمصارف المبحوثة من حيث (الربحية ، السيولة ، النشاط) .

2- تشخيص العجز في المركز المالي للمصارف المبحوثة .

3- بيان مدى إمكانية او عدم إمكانية توفر البيئة الملائمة للاندماج المصرفي للمصارف المبحوثة .

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الاندماج المصرفي له دور في تطوير الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي وتحسين المركز المالي للمصارف المندمجة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تتمثل بالمصرف الأهلي العراقي ومصرف بابل الأهلي العراقي ومصرف الاتحاد الأهلي العراقي

الحدود الزمنية: وهي الفترة الزمنية للتحليل وللفترة (2010م-2015م) وذلك من خلال التقارير المالية للمصارف المبحوثة والمنشورة على موقع هيئة العراق للأوراق المالية .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لعرض الاطار النظري للبحث ، وأسلوب التحليل المالي للبيانات من خلال الاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف المبحوثة وتحليلها وفق المعادلات الرياضية والاحصائية في برنامج EXCELL2016.

مفهوم الاندماج المصرفي – انواعه– دوافعه– محدداته :

مفهوم الاندماج المصرفي :

يتمحور موضوع الاندماج حول اتحاد مؤسستين مصرفيتين او اكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي هذا الدمج الى زوال كافة المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور كيان مصرفي جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه الدمج consolidationاما اذا ترتب على عملية الدمج زوال احد المصارف من الناحية القانونية وضمه الى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج، ويلتزم بكافة التزاماته من قبل الغير فيطلق على تلك العملية بالاندماج merger من ناحية أخرى قد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من اسهم الملكية للمصارف وهو ما يعرف بالاستحواذAcquisition(قنوع واخرون،2009 م ، ص5). او هو تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين مصرفين او اكثر، لأحداث شكل من اشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي الى خلق كيان اكثر فعالية قادر على تحقيق اهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج (الجرم،2013: ص21).

مما سبق نستخلص ان الاندماج المصرفي هو عملية اتحاد جزئي او كلي بين مصرفين على الأقل تؤدي الى ظهور كيان جديد لغرض تحقيق مجموعة من الفوائد او التغلب على جملة من المشاكل.

أنواع الاندماج المصرفي :

يمكن تقسيم الدمج المصرفي الى عدة أنواع

1– وفقاً لطبيعة النشاط : ويمكن تقسيمه الى(Ekstrom,2013:p13) (مبارك،2012 م ، ص121-122):

– الدمج الافقي: وهو الدمج الذي يتم بين مصارف تعمل في نفس نوع النشاط او أنشطة مترابطة فيما بينها وذلك بهدف زيادة الحصة السوقية لها.

– الدمج الراسي: وهو الدمج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المحافظات ومصرف رئيس في العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداد للمصرف الكبير.

– الدمج المختلط: هو الدمج الذي يتم بين مصرفين او اكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصارف المندمجة.

2– وفقاً للعلاقة بين اطراف عملية الاندماج: ويمكن تقسيم الدمج المصرفي الى (زهية ،2012م ، 176- 178):

– الدمج الطوعي: هو الدمج الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والمصرف المندمج ومن ثم يقوم المصرف الدامج بشراء اسهم المصرف المندمج او القيام بشراء موجوداته.

– الدمج القسري: وهو الدمج الذي تلجأ الية السلطات النقدية لتتقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة او التي على وشك الإفلاس والتصفية، وغالباً ما يتم عن طريق قانون يشجع المصارف على الاندماج مقابل إعفاءات ضريبية مشجعة او طرق أخرى.

– الدمج العدائي: وهو الدمج الناتج عن قيام احد المصارف(المصرف المغير) بالاستيلاء على اسهم احد المصارف المستهدفة(المصرف المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة المصرف المستهدف من عدمه، وغالباً ما يتم دون موافقة.

خلاصة القول هناك أنواع وتصنيفات عديدة للاندماج المصرفي تقوم كل واحدة منها على أسس معينة وأراء فلسفية محددة قائمة على التجارب الميدانية لعملية الاندماج المصرفي.

دوافع الاندماج المصرفي :

توجد طائفة من الدوافع تتبعها اغلب المصارف يطلق عليها الدوافع العامة والتي تتمثل بالاتي :

1– **اقتصاديات الحجم الكبير (وفورات الحجم):** وتعني وفورات الحجم ان كلما توسعت المؤسسات في حجم الإنتاج يؤدي ذلك الى تزايد التكاليف ولكن بمعدل اقل من زيادة ونمو الإنتاج وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الاجل الطويل الى الانخفاض، ويمكن ان نلخص مزايا الحجم الكبير بالاتي (زايدة، 2006م ، ص537):

– تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عال من الجودة وبتكاليف قليلة.

– تستطيع المنافسة عالمياً ومن ثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج ليس بأماكن المصارف الصغيرة الحصول عليها.

– ان العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هي اكثر تماسكاً وتشابكاً من الامس مما يسهل انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والمصارف الدولية.

– المصارف الضخمة توحي بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين معهم.

2– **الدوافع المالية والضريبية:** تتحقق هذه الدوافع نتيجة للاندماج بين مصرفين حيث يمكن للكيان الجديد استخدام أرباح او خسائر احداهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان الجديد ككل، فضلاً عن ان كبر حجم الوحدة المصرفية الناتجة عن الاندماج ينتج فرصاً اكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع مما يؤدي الى تحقيق تكلفة الحصول على الأموال ويمكن من توظيف هذه الأموال والحصول على مردود افضل خصوصاً مع وجود إدارة كفؤة للسيولة(هويدي،2005م ، ص6).

3-**مواجهة حالة التمصرف الزائد over banking** :حيث تؤدي هذه الحالة الى عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية في الاسواق وتراجع في معدلات الفوائد على توظيفات واستثمارات المصارف وعملائها(شنجار،2007 م ، ص296).

4–**الدوافع التنافسية:** ان عمليات الاندماج المصرفي باتت تستهدف زيادة القدرة التنافسية وتكوين تكتلات مصرفية لزيادة حدة المنافسة، اذ ان ضخامة المؤسسة المصرفية تساعدها في الدخول الى الأسواق العالمية بشكل اقوى(Gitman,2009:p765).

5. **دافع تحقيق التداؤب:** ويقصد به زيادة القيمة الناتجة عن آثار التشغيل المشترك او الوفورات الاقتصادية، ويحدث عندما تكون قيمة المصرف الناتجة بعد الاندماج اكبر من حاصل جمع قيم المصارف عندما يكونا منفصلين(قبل الاندماج) ويعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية(زايدة،2006 م ، ص537): 1+1 = 3 ، 2+2=.... n+n=3n

وخلاصة القول توجد مجموعة من الدوافع للاندماج المصرفي أهمها الدوافع المالية والضريبية ومواجهة حالة التمصرف الزائد والتي تحقق العديد من الفوائد للمساهمين في المصارف معاً، مما يسهل للمصارف الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها وكذلك التوسع في الاستثمارات وزيادتها مما يؤدي الى زيادة فاعلية المصارف المندمجة والقطاع المصرفي، فضلاً عن مساهمته في زيادة الربحية وتخفيض التكاليف والاستفادة من الانتشار الجغرافي وزيادة الحصة السوقية ، كما

يساهم في فتح افاق الاستثمار (الأجنبي او المحلي) كالاندماج مع مصارف عالمية او اندماج المصارف المحلية فيما بينها.

اهداف الاندماج المصرفي :

يهدف الاندماج المصرفي الى مجموعة من الأهداف للمصارف منها ، ويمكن تصنيف هذه الأهداف الى ثلاثة اقسام رئيسية هي:

1. الأهداف الاستراتيجية طويلة الاجل: وهي اهداف الهيمنة والسيطرة على قوى السوق المصرفي العالمي وترتبط هذه الأهداف بتحقيق الاستراتيجية العليا للمصرف الدامج والذي يعمل من خلالها على قيادة السوق وصولاً الى قمة السوق وبالتالي يكون المصرف قائم على الابتلاع بصفة رئيسية للمصارف الأخرى واكتساب مزيد من القوة والقدرة على ذلك ويزداد المصرف الدامج توسعاً وحجماً وطاقة وفاعلية(Zhang,2014:p147).

2.الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الاجل: وهي التي يتم بها تحقيق البناء الإداري والهيكلي للمصرف الدامج والتي ترتبط باعتبارات السعة والنطاق والحجم في مجالات انتاج وتقديم الخدمات المصرفية بشكل افضل وتمويل الخدمات المصرفية بشكل افضل وإعادة تاهيل وتدريب الكوادر البشرية واكسابها الخبرة والمعرفة (وزارة المالية ، د . ت ، ص8).

3.الأهداف التكتيكة قصيرة الاجل: والتي تتعامل مع الظروف والأوضاع التنفيذية لعملية الدمج ومع أوضاع وظروف السوق ومع المتغيرات والمستجدات في السوق المصرفي(مقدم ومحمد،2008م ، ص2) .

وخلاصة القول ان للاندماج المصرفي اهداف استراتيجية للسيطرة على قوى السوق المصرفي واهداف مرحلية من اجل تقديم الخدمات المصرفية بشكل افضل واهداف تكتيكية للتعامل مع كافة المستجدات التي تحدث في السوق المصرفي.

شروط الاندماج المصرفي :

هناك مجموعة من الشروط اهمها (زهية ،2012م ، ص179):

1.ان تتوافر ربحية حقيقية للاندماج المصرفي صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج.

2.ان يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها.

3.التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

4.توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

نستنتج مما سبق ان هناك شروط أساسية ينبغي توافرها لنجاح عملية الاندماج المصرفي وبدونها ليست هناك جدوى من عملية الاندماج.

مزايا وعيوب الاندماج المصرفي :

للاندماج المصرفي عدد كبير من المزايا أهمها(عربوه،2010 م ، ص12-14):

1. الزيادة في الأرباح الناتجة عن زيادة وتحسين الموجودات.
2. تحسين التسعير.
3. الانخفاض في تكلفة التشغيل للوحدة.
4. فرصة الدخول في أسواق جديدة.
5. نمو الودائع الأساسية.
6. التعامل مع عملاء جدد.

هناك مجموعة من العيوب للاندماج المصرفي تتمثل بالمشاكل الاحتكارية حيث يؤدي الاندماج الى ظهور التكتلات الاقتصادية والشركات الاحتكارية والشركات القابضة مما يضعف من المنافسة ويهيئ الفرصة للشركات الكبيرة بالتحكم في الأسواق، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فعادة ما يصاحب التوسع بين المصارف عملية إعادة الهيكلة مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين وحصولهم على التقاعد قبل سن التقاعد مما يؤثر سلباً على المجتمع والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة الى ذلك توجد مشاكل مالية تحدث عندما لا يحقق للمصارف المشترية المكاسب المتوقعة خلال فترة زمنية معينة(عربوه،2010 م ، ص12-14)، ومن المشاكل التي تواجه عملية الاندماج صعوبة المزج بين مختلف الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية، واحتكار عدد قليل من المصارف للنشاط المصرفي في الدولة مما يؤدي الى فقدان الحماسة للتجديد والتطوير في الخدمات المصرف وغياب المنافسة أي الابداع والابتكار المصرفي، وهناك احتمالات فقدان الزبائن الذين لا يرغبون في التعامل مع المصارف الكبيرة ويفضلون التعامل مع المصارف الصغيرة الحجم مما يسهل حصولهم على الرعاية الشخصية واعتبارهم من كبار الزبائن(مقدم ومحمد،2008م ، ص4-5).

وخلاصة القول ان هناك مجموعة من المزايا للاندماج المصرفي أهمها تحسين التسعير والتعامل مع عملاء جدد والدخول في أسواق جديدة، وبالمقابل توجد عيوب للاندماج المصرفي والتي تتمثل بالمشاكل الاحتكارية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية والإدارية .

محددات الاندماج المصرفي :

من اجل نجاح عملية الاندماج المصرفي وتحقيق الأهداف المرجوة منها يتعين على القائمين عليها مراعاة مجموعة من المحددات ابرزها (الجرم ، 2013م ، ص 36-38):

1- إعادة هيكلة كاملة للمصارف المرشحة للاندماج بحيث لا تندمج مصارف ضعيفة مما يؤثر سلباً على المصارف الأخرى المندمجة معها، وتعد قضية زيادة عدد العاملين واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل من اهم المشاكل المتعلقة بإعادة الهيكلية المالية والإدارية.

2- اعداد الدراسات الدقيقة للمراكز المالية للمصارف المرشحة للاندماج، وحجم الديون المتعثرة وسبل معالجتها، ومدى التناسب بين حجم الكيان الجديد وحجم السوق المصرفي.

3- وضع الإجراءات والسياسات التي تكفل التقارب بين الثقافات المصرفية للمصارف المندمجة، فضلاً عن ذلك وجود قدر عال من الإفصاح والشفافية في البيانات والمعلومات عن المصارف المندمجة.

4- التركيز على المصارف التي لها ميزة تنافسية في السوق المصرفي، حتى يمكن ان تتحقق الفائدة المرجوة من عملية الاندماج.

5- تفعيل قواعد الاشراف والرقابة على عملية الاندماج المصرفي، وتحسين كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملاءة المالية، وتطوير التشريعات المالية والمصرفية بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية العالمية، وتحديث الإدارة وتفعيل التدريب على المنتجات المصرفية الحديثة.

6- طريقة التمويل تعد من اهم المحددات اللازمة لنجاح عملية الاندماج المصرفي ففي سبعينات القرن الماضي كان التمويل النقدي هو الوسيلة السائدة لتمويل صفقات الاندماج، اما في الثمانينات فقد تم التركيز على الديون كوسيلة للتمويل، الا ان هذه الطريقة كانت مكلفة جداً نتيجة ارتفاع الفائدة على السندات الرديئة التي تنتهي بالإفلاس، اما في عقد التسعينات فقد ظهرت طريقة التمويل عن طريق الأسهم، فقد اثبتت الدراسات التجريبية ان هذه الطريقة تعد اكثر مرونة واقل تكلفة من الطرق الاخرى.

وخلاصة القول توجد محددات للاندماج المصرفي تتمثل بإعادة الهيكلة الكاملة للمصارف واعداد دراسات دقيقة للمراكز المالية وتفعيل قواعد الرقابة والاشراف على عمليات الاندماج وتطوير التشريعات بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية .

ضوابط الاندماج المصرفي :

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها لنجاح عمليات الاندماج المصرفي أهمها يجب ان تسبق عملية الاندماج عمليات إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الداخلة في الاندماج، فضلاً عن توافر حوافز مشجعة على الاندماج كالإعفاءات الضريبية، ويجب توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول الى الكيان المصرفي وهو ما يتطلب اتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل في عملية الاندماج (زهية ،2012م ، ص180). كما يتطلب اعداد دراسات كافية للنتائج المتوقعة نتيجة عمليات الاندماج وتقييمها من قبل البنك المركزي للتحقق من دقة وسلامة النتائج التي تم التوصل اليها، فضلاً عن ذلك ان تسبق الخصخصة عملية الاندماج بهدف اصلاح الهياكل المالية والإدارية للمصارف المشاركة في عملية الاندماج (الجرم ،2013م ، ص41).

وخلاصة القول هناك مجموعة من الاعتبارات الهيكلية والمالية والإدارية والضريبية والمحاسبية التي تسبق عملية الاندماج والتي يتطلب من المصارف المندمجة الاخذ بها لنجاح عمليات الاندماج المصرفي .

تطور القطاع المصرفي العراقي :

شهد هذا القطاع بعد عام (2003م) تطور سريع وذلك بتشريع قانون (56) وقانون المصارف رقم (94) لعام (2004م) الذي سمح للمصارف حرية اكبر في مزاولة اعمالها وبشكل مستقل ومرن في اتخاذ القرارات، فارتفع عدد المصار ف الاهلية من (16) مصرفا قبل عام(2003م)الى (47) مصرفا اهلي خاص عام(2012م)، مما يسمح ذلك دخول المصارف الى الميدان الدولي بفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتشمل ضوابط البنك المركزي العراقي المصارف الاهلية الخاصة (العنيزي ،2016م ، ص 118) .

هيكل القطاع المصرفي العراقي :

ان القطاع المصرفي العراقي في عام (2013م) يتكون من (54) مصرف حكومي وخاص واهلي ، فقد شمل القطاع مصرفين حكوميين هما مصرف الرشيد والرافدين و(5) مصارف أخرى حكومية متخصصة و(47) مصرفا اهلي (خاص) ، بحيث تقسم تلك المصارف الخاصة الى (23) مصرف تجاري محلي و(8) مصارف إسلامية عراقية و(15) مصرف تابعة لمصارف اجنبيه بضمنها مصرف إسلامي واحد ، و تبلغ عدد فروع المصارف العراقية الحكومية والخاصة والأهلية (10309) فرع.فقديتكون القطاع المصرفي في العراق من مجموعة المصارف التي تعمل برقابة البنك المركزي العراقي (سلمان ، 2015م ، ص173). والشكل(1) يوضح الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي العراقي.

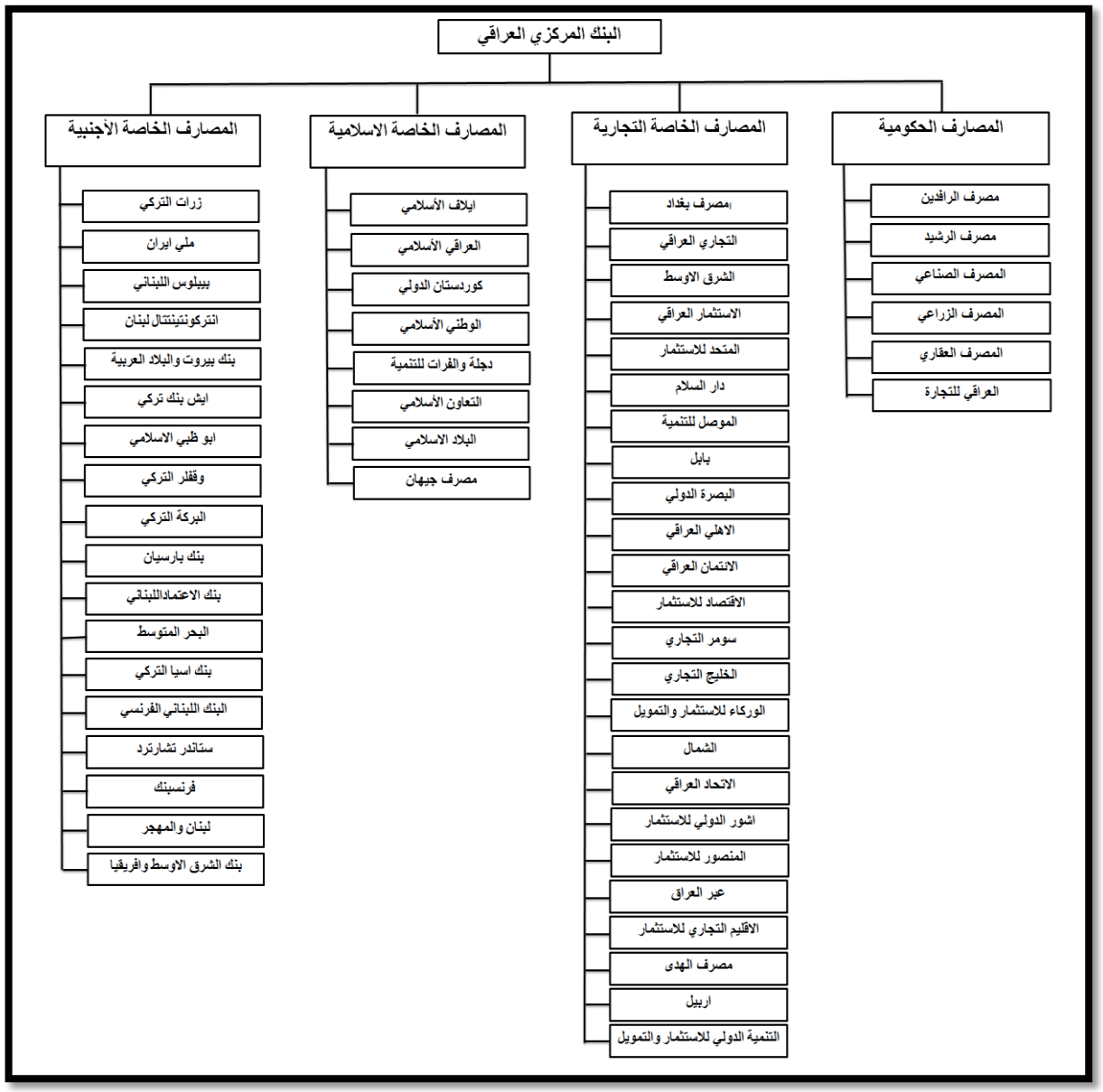

المصدر: البنك المركزي العراقي ، 2014م

شكل رقم (1) : هيكل الجهاز المصرفي العراقي

من الشكل(1) يتضح ان الدور الرقابي للبنك المركزي على المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي سواء كانت حكومية ام تجارية خاصة او خاصة إسلامية ام اجنبية خاصة ، اذ يتبين ان عدد المصارف الحكومية (6) مصارف عاملة وفقاً لقواعد البنك المركزي ، كما ان عدد المصارف التجارية الخاصة (الاهلية) (24) مصرفاً ، في حين ان المصارف الإسلامية بلغت (8 مصارف) ، واخيراً المصارف الأجنبية كانت (18) مصرفاً تخضع لتعليمات البنك المركزي العراقي .

واقع الاندماج في القطاع المصرفي العراقي :

مر الاندماج المصرفي في العراق بسلسلة من المراحل التاريخية تمثلت بالاتي:

- مرحلة (1964م-1991م) صدور قانون رقم 100 لسنة 1994م بتأميم المصارف التجارية وتأسست المؤسسة العامة للمصارف.
- أجريت عملية دمج واسعة للمصارف التجارية بعد التأميم لغرض تحقيق الاقتصاد في النفقات الإدارية وتم تنظيم المصارف في اربع مجموعة عدا مصرف الرافدين هي(علي اكبر، د. ت ، ص 8 - 9):

1.مجموعة بنك بغداد(وتضم بنك بغداد والبنك العربي).

2.مجموعة بنك الاعتماد(وتضم بنك الاعتماد العراقي والبنك اللبناني المتحد).

3.مجموعة البنك التجاري(وتضم البنك التجاري العراقي والبنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك الوطني الباكستاني).

4.مجموعة بنك الرشيد (وتضم بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد).

ثم ادمجت مجموعة بنك الرشيد في مصرف الرافدين بموجب القانون رقم 61 لسنة 1965م وأصبحت هناك اربع مجموعات بضمنها(مصرف الرافدين بعد ضم المجموعة أعلاه اليه) لتكوين (مجموعة مصرف الرافدين) ثم تحويل تلك المجموعات الأربع الى أربعة مصارف تحمل أسماء نفس المجموعات بموجب قانون رقم 48 لسنة 1967م وتم دمج بنك الاعتماد وبنك بغداد في البنك التجاري العراقي بموجب قانون رقم 78 لسنة 1970م وتم دمج مصرف الرافدين مع المصرف التجاري ليصبح مصرف واحد هو مصرف الرافدين حتى عام 1988م واصبح مصرف الرافدين ومصرف الرشيد، وفي عام 1991م تأسس المصرف الاشتراكي والذي كانت مهمته تسليف منتسبي الدولة سلف استهلاكية وفي عام 2008 صدر قانوني دمجة بمصرف الرشيد(علي اكبر، د. ت ، ص 9).

وخلاصة القول ان الاندماج في المصارف العراقية تعود جذوره الى عام 1964م عند تشريع قانون تاميم المصارف التجارية ، اذ مرت تلك المصارف بمراحل دمج مصرفي عديدة لدمج المصارف الحكومية فيما بينها ، ولم تكن في تلك المرحلة أي ظهور واضح للمصارف الخاصة الاهلية .

المصارف العراقية الاهلية الخاصة (عينة الدراسة) :

وهي المصارف التي تعد عينة البحث لتبين أهمية الإطار الميداني، فالتطرق الى المصارف المبحوثة (عينة البحث) من حيث النشأة وعرض النسب المالية في تلك المصارف، فقد تم اعتماد النسب الكمية، ومن خلال تلك النسب يمكن الوصول الى الحالة التي يمكن الحكم عليها في مدى اندماج تلك المصارف من عدمه والتي تساهم أيضاً في إظهار مدى قدرة المصرف على البقاء والنمو او مواجهة التحديات المحتملة، وفيما يلي نبذة عن تلك المصارف وهي:

1- المصرف الأهلي العراقي :

تأسس بتاريخ 1/2/ 1995م شركة مساهمة عامّة ضمن القِطاع الخاص، ليقدم مجموعة من الخدمات المصرفيّة المتكاملة ،براس مال قدره (400) مليون دينار عراقي ،وتم ادراجه في سوق الأوراق المالية العراقية بتاريخ 2004/7/8م ، وتبلغ عدد فروع المصرف (10) فروع في العراق ،ويبلغ رأسمال الحالي (250) مئتان وخمسون مليار دينار عراقي .وفي عام 2005م قام كابيتال بنك (الأردن) بشراء أغلبية أسهم المصرف الأهلي العراقي وذلك بنسبة (61.85%) مما شجع المصرف الأهلي العراقي على تطوير خدماته، فان المصرف ومن خلال شبكته الواسعة من البنوك المراسلة، يمثّل كابيتال بنك البوابة للمصرف الأهلي العراقي إلى الاقتصادات العالمية، اذ يساعد إرسال واستقبال الحوالات الداخلية والخارجية، ومنح التسهيلات الائتمانية، وتقديم خدمات التمويل التجاري .وقد نال المصرف على تصنيف "BB" من قبل

وكالة كابيتال إنتلجنس الدولية للتصنيف الائتماني، كما حصل المصرف على تصنيف "جيد" من قبل البنك المركزي العراقي(https://www.nbirq.com).

2. مصرف بابل العراقي :

تأسس في6-4-1999م برأس مال قدره 500,000,000 خمسمائة مليون دينار عراقي، وتم ادراجه في سوق العراق للأوراق المالية في 4-9-2004م ، ويعد مصرف بابل من المصارف العراقية الخاصة العريقة وتمكن من زيادة رأس المال ليصل الى(250) مائتان و خمسون مليار دينار عراقي بعد قرار الهيئة العامة في 15-2-2014. اذ يبلغ عدد فروع المصرف (13) فرع منتشرة في بغداد، يهتم بتطوير البنى التحتية مع تطور الصناعة المصرفية سواء محليا او إقليميا او دوليا ، ما يحقق افضل الخدمات لزبائن المصرف والاحتفاظ بحقوق المساهمين(www.bbiq.com) .

3. **مصرف الاتحاد العراقي :**

تأسس بتاريخ 2002/9/23م بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9321 والصادرة عن دائرة مسجل الشركات، ليتم ادراجه في سوق العراق للأوراق المالية في 30-10-2006م ، اذ يبلغ راس المال الحالي (252) مليار دينار عراقي ، فقد توسع المصرف في انشطته ليفتح فروعا تقدم خدمات متميزة وراقية الى كافة الافراد والشركات والمؤسسات وتقديم الاستشارات وإدارة القروض والثروات ، فقد يبلغ عدد فروع المصرف (8) فروع منتشرة في العراق (www.ub-iq.com).

خلاصة القول نلاحظ ان اقدم المصارف المختارة المصرف الأهلي الاستثماري العراقي والذي تاسس من عام 1995م براس مال قدره (400) مليون دينار لكن تم بيع (61%) من أسهمه الى مصرف كابيتال الأردني ، في حين ان مصرف بابل تاسس عام 1999م راس مال (500) مليون دينار عراقي ، في حين تاسس مصرف الاتحاد العراقي عام 2002م براس مال قدره (2) مليار دينار عراقي.

إجراءات الدراسة:

تم اعتماد عام (2010) كأساس لدراسة . ويتم حساب تلك النسب من خلال المعادلات التالية:

1-**نسب الربحية المصرفية:** وتعرف على انها واحدة من النسب المالية لتقييم مؤشرات المنظمة الكلية، فكلما ارتفعت الربحية كلما ارتفعت كفاءة الإدارة كما ان ارتفاع أرباح المنظمة عن المنظمات المنافسة في نفس القطاع لفترة زمنية سابقة ثم اختيار افضل المؤشرات(Dufera,2010:p27) .

$$\text{وتقاس من خلال المعادلة} = \frac{\text{اجمالي الارباح المتحققة}}{\text{رأس المال المدفوع}} * 100\% \text{ الموجودات}$$

2-**نسب السيولة المصرفية:** تعرف السيولة في منظمات الاعمال تقاس من خلال قدرتها على الالتزام بالوفاء بمستحقاتها في الاجل القصير ، فيعبر عنها بالملاءة المالية للمنظمة ، فالسيولة تمكن المنظمة من عدم اللجوء الى الاقتراض والوقوع في محن مالية والابتعاد عن مخاطر الإفلاس(Flanagan,2005:p49) .

$$\text{وتقاس من خلال المعادلة (حساب النقدية)} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

3-**نسب النشاط المصرفي** : . وتعرف تلك النسبة على انها تلك المؤشرات الكمية القابلة للقياس بموضوعية عالية وذلك لفاعلية وكفاءة الكلف(كاظم ،2014:ص197).

$$\text{وتقاس من خلال المعادلة} = \frac{\text{مجموع المصروفات}}{\text{مجموع الايرادات}}$$

وفيما يلي يتم عرض النسب المالية وذلك من خلال تحليلها باستخدام نسب التحيل المالي كما في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1) : تحليل النسب المالية في المصارف المبحوثة

1–نسب النشاط المصرفي للمصرف الأهلي الاستثماري في العراق

أ–نسب الربحية المصرفية

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{اجمالي الارباح المتحققة}}{\text{رأس المال المدفوع}} *100\%$	اذا كانت النسبة اقل من 10% يمثل سوء في استخدام الموجودات	%2	%2	18.3 %	%11.2	%3.6	%1.7

ب–نسب السيولة المصرفية

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$	حسب القطاع	%98	145.2 %	166.4 %	106.3 %	121.4 %	116.9 %

ج– نسب النشاط المصرفي

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015

2– نسب النشاط المصرفي لمصرف بابل الأهلي في العراق

أ–نسب الربحية المصرفية

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{اجمالي الارباح المتحققة}}{\text{رأس المال المدفوع}} *100\%$	اذا كانت النسبة اقل من 10% يمثل سوء في استخدام الموجودات	%8.5	%4.7	%5.3	%5.4	4.6%	%1.4

ب–نسب السيولة المصرفية

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$	حسب القطاع	%102	%91	%114	%116	175%	%154

ج–نسب النشاط المصرفي

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{مجموع المصروفات}}{\text{مجموع الايرادات}}$	حسب القطاع	%68	%67	%68	%80	%71	%77

3– نسب النشاط المصرفي لمصرف الاتحاد الأهلي في العراق

أ–نسب الربحية المصرفية

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{اجمالي الارباح المتحققة}}{\text{رأس المال المدفوع}} *100\%$	اذا كانت النسبة اقل من 10% يمثل سوء في استخدام الموجودات	%19	%19	%22	%35	%7	%1

ب–نسب السيولة المصرفية

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	$\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$	حسب القطاع	%120	%180	%96	%82	%94	%146

ج-نسب النشاط المصرفي

ت	النسب	المقياس المعتمد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	مجموع المصروفات / مجموع الايرادات	حسب القطاع	%50	%41	%48	%50	%79	%99

المصدر :اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المنشورة في هيئة العراق للأوراق المالية

من الجدول (1) يمكن توضيح النسب المستخرجة في **المصرف الأهلي الاستثماري العراقي** وكمايلي :

أ- **نسب الربحية المصرفية** : وقد اظهرت نسب الربحية المصرفية في المصرف الأهلي الاستثماري ولأعوام البحث ومن خلال قياس اجمالي الأرباح المتحققة /راس المال المدفوع ان النسب المستخرجة للأعوام (2010م – 2011م) هي نسب منخفضة، اذ كانت نسبها على التوالي (2%) (2%) فأنها اقل من المعيار المعتمد (10%) وثم ارتفعت تلك النسبة في الأعوام (2012م – 2013م) اذ بلغت النسبة على التوالي (18.3%) (11.2%) على التوالي وهي اعلى من المعيار المعتمد (10%) ، ثم انخفضت تلك النسبة في الأعوام (2014م – 2015م) لتصل الى نسبة (3.6%) (1.7%) على التوالي لتكون اقل من المعيار بشكل كبير،وهذا يعني يجب على المصرف الاندماج مع مصرف اخرمن اجل توظيف الموجودات بشكل افضل ما يحقق كفاءة عالية .

ب- **نسب السيولة المصرفية** : أظهرت نتائج التحليل في المصرف الأهلي الاستثماري العراقي ومن خلال نسبة النقدية /اجمالي الودائع ان النسب مرتفعة ولجميع أعوام البحث (2010م – 2011م -2012م – 2013م – 2014م – 2015م) ، اذ بلغت النسب على التوالي (98%) (145.2%) (166.4%) (106.3%) (121.4%) (116.9%) وذلك يعني ارتفاع السيولة وتراكمها في المصرف دون توظيفها بالشكل الأمثل وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة ما يعني يجب على إدارة المصرف التفكير في الاندماج مع مصرف يعمل بوظيف السيولة بشكل كفوء .

ث- نسب النشاط المصرفي: كما أظهرت نتائج التحليل في المصرف الأهلي الاستثماري العراقي من خلال نسب النشاط المصرفي وباستخدام نسبة مجموع المصروفات /مجموع الإيرادات، اذ يلاحظ ارتفاع النسبة المتمثلة في ارتفاع المصاريف في عام (2010م) لتصل (88%) ، ثم انخفضت النسبة للأعوام (2011م – 2012م – 2013م – 2014م) ، اذ كانت تلك النسب على التوالي (77%) (38.4%) (49.8%) (75.8%) ، ثم ارتفعت تلك النسبة في عام (2015م) لتصل الى (88.5%) المتمثلة في ارتفاع المصاريف مقارنة بالايرادات ، وهذا يعني ان حجم الانفاق بشكل كبير مقارنة بالإيرادات المتحققة.

من الجدول (1) يمكن توضيح النسب المستخرجة في مصرف بابل الأهلي العراقي وكما يلي:

أ-**نسب الربحية المصرفية** : وقد اظهر نسب الربحية المصرفية في مصرف بابل الأهلي العراقي ولأعوام البحث ومن خلال قياس اجمالي الأرباح المتحققة /راس المال المدفوع ان النسب المستخرجة كانت مرتفعة في عام (2010م) كانت مرتفعة بنسبة (8.5%) لتنخفض في عام (2011م) بنسبة (4.7%) لترتفع في الأعوام (2012م – 2013م) ، اذ بلغت النسب على التوالي (5.3%) و(5.4%) ، ثم لتنخفض في الأعوام (2014م-2015م) على التوالي بنسبة (4.6%) و(1.4%) وهذا يعني سوء في استخدام الموجودات ، وهذا يعني يجب على المصرف الاندماج مع مصرف اخرمن اجل توظيف الموجودات بشكل افضل ما يحقق كفاءة عالية .

ب- **نسب السيولة المصرفية** :

أظهرت نتائج التحليل في مصرف بابل الأهلي العراقي ومن خلال نسبة النقدية /اجمالي الودائع ، اذ يتبين تلك النسب ولجميع ولكافة أعوام البحث (2010م – 2011م – 2012م – 2013م – 2014م – 2015م) ، اذ بلغت النسب على

التوالي (102%) (91%) (114%)(116%) (175%) (154%) وذلك يعني ارتفاع السيولة وتراكمها في المصرف دون توظيفها بالشكل الأمثل وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة ما يعني يجب على إدارة المصرف التفكير في الاندماج مع مصرف يعمل بوظيف السيولة بشكل كفوء.

ث- نسب النشاط المصرفي:

كما أظهرت نتائج التحليل في مصرف بابل الأهلي العراقي و من خلال نسب النشاط المصرفي وباستخدام نسبة مجموع المصروفات /مجموع الإيرادات ، فكانت النسب لأعوام البحث (2010م – 2011م – 2012م – 2013م – 2014م – 2015م)، على التوالي (68%) (67%) (68%) (80%) (71%) (77%) والتي تعني ان الإيرادات اكبر من المصاريف .

الجدول (1) يمكن توضيح النسب المستخرجة في مصرف الاتحاد الأهلي العراقي وكما يلي:

أ- **نسب الربحية المصرفية :** وقد اظهر نسب الربحية المصرفية في مصرف الاتحاد الأهلي العراقي ولأعوام البحث ومن خلال قياس اجمالي الأرباح المتحققة /راس المال المدفوع ان النسب المستخرجة كانت اكثر او مساوية للمعيار في للاعوام (2010م – 2011م – 2012م -2013م) اذ بلغت النسبة على التوالي (19%)(19%)(22%) (35%)، لتنخفض في الأعوام (2014م- 2015م) بنسبة (7%)(1%) على التوالي ، وهذا يعني يجب على المصرف الاندماج مع مصرف اخرمن اجل توظيف الموجودات بشكل افضل ما يحقق كفاءة عالية .

ب- **نسب السيولة المصرفية :**

أظهرت نتائج التحليل في مصرف الاتحاد الأهلي ومن خلال نسبة النقدية /اجمالي الودائع ، فقد تمثل تلك النسب ولجميع ولكافة أعوام البحث (2010م – 2011م – 2012م – 2013م – 2014م) ، اذ بلغت النسب على التوالي (120%) (180%) (96%)(82%) (94%) (146%) ، وذلك يعني ارتفاع السيولة وتراكمها في المصرف دون توظيفها بالشكل الأمثل وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة ما يعني يجب على إدارة المصرف التفكير في الاندماج مع مصرف يعمل بوظيف السيولة بشكل كفوء للبلد .

ث- نسب النشاط المصرفي:

كما أظهرت نتائج التحليل في مصرف الاتحاد الأهلي العراقي و من خلال نسب النشاط المصرفي وباستخدام نسبة مجموع المصروفات /مجموع الإيرادات، اذ يلاحظ ان النسب كانت جيدة في أعوام البحث (2010م -2011م -2012م – 2013م – 2014م – 2015م)، اذ كانت تلك النسب على التوالي (50%) (41%) (48%) (50%) (79%) (99%) على التوالي والذي يعني ارتفاع المصاريف وذلك وهذا يعني ان حجم الانفاق كبير مقارنة بالإيرادات المتحققة.

اتضح من التحليل ان المصارف المبحوثة فيها الاتي :

1. يوجد انخفاض حاد في نسب الربحية للمصارف المبحوثة خصوصا في عامي 2014م و 2015م وذلك بسبب الازمة المصرفية التي تعرض لها القطاع المصرفي العراقي من خلال الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية ، فضلا عن الحرب ضد الإرهاب مما أدى الى غلق كثير من فروع المصارف والتي تقع خارج سيطرة الحكومة .
2. تراكم عالي في السيولة المصرفية وفي كافة سنوات البحث (2010م – 2011م – 2012م – 2013م – 2014م – 2015م)وذلك يعني تعطيل لراس المال او ركود الودائع وذلك يعود الى اتخاذ المصارف من السياسات المتحفظة في أنشطتها بسبب ارتفاع درجات مخاطر الاستثمار .
3. ارتفاع المصاريف التي يتحملها المصرف مقارنة بالإيرادات المتحققة وخصوصا في عامي 2014م و 2015م مما يعرض تلك المصارف الى مخاطر الإفلاس او العسر المالي.

النتـائج :

1. يتيح الاندماج المصرفي للمصارف الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها وكذلك التوسع في الاستثمارات وزيادة مما يؤدي الى زيادة فاعلية المصارف المندمجة والقطاع المصرفي.
2. تساهم عمليات الاندماج في وزيادة الربحية وتخفيض التكاليف والاستفادة من الانتشار الجغرافي فضلا عن زيادة الحصة السوقية.
3. من نتائج التحليل اتضح وجود ضعف في الربحية للمصارف المبحوثة وخصوصا في عامي 2014م و 2015م .
4. اتضح من نتائج التحليل ارتفاع المصاريف مقارنة بالإيرادات للمصارف المبحوثة وكذلك تكدس السيولة في المصارف وعدم توظيفها بالشكل الصحيح وذلك لارتفاع درجة المخاطر.
5. يساهم الاندماج المصرفي في فتح افاق الاستثمار (الأجنبي او المحلي) كالاندماج مع مصارف عالمية او اندماج المصارف المحلية فيما بينها.

التوصيـات :

1.ضرورة وضع سياسات وبرامج واتخاذ التدابير اللازمة للاندماج المصرفي من خلال البحث العميقة والتحليلية لكافة البيانات المالية للمصارف المندمجة ولا يكون هدف الاندماج هو الهروب من التصفية والافلاس.

2.يعد الاندماج المصرفي ضرورة وذلك لتكوين مصارف ذات رؤوس أموال أكبر قادرة على الدخول في استثمارات واعمال ذات تنوع مصرفي لتقلل من درجات المخاطرة.

3.ضرورة ان يتخذ البنك المركزي دورا رئيسيا وفاعلا في الرقابة على المصارف التي تعاني من ضعف في أنشطتها وتوصيتها في الاندماج مع مصارف أخرى ذات أداء مالي افضل.

4.من الضروري على المصارف المبحوثة إعادة النظر في سياساتها المالية وذلك لضعف نسب الربحية والنشاط وتراكم السيولة المصرفية والاندماج مع مصارف أخرى والتآزر معها في معالجة الاختلالات والانحرافات الموجودة.

5.نظرا لأهمية القطاع المصرفي في اقتصاد الدولة ضرورة اصدار المزيد من التشريعات والضوابط التي تقيد المصارف بالالتزام بالمعايير الدولية والعالمية مثل الاحتياطيات القانونية، وكفاية رؤوس الأموال، واستخدامات السيولة.

6.من الضروري ان تتوفر في كل مصرف في القطاع المصرفي العراقي إدارة تسمى إدارة المخاطر لتشخيص والتنبؤ بالمخاطر المحتملة.

المراجـع :

1. البنك المركزي العراقي ، (2014م) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي . https://www.cbi.iq.com
2. التقرير السنوي للمصرف الأهلي العراقي للسنوات (2010 م - 2011 م - 2012 م - 2013 م – 2014م –2015م) https://www.nbirq.com/
3. التقرير السنوي لمصرف بابل الأهلي العرقي للسنوات (2010 م - 2011 م – 2012م - 2013 م - 2014 م – 2015م) www.bbiq.com
4. التقرير السنوي لمصرف الاتحاد الأهلي العراقي وللسنوات (2010 م - 2011 م - 2012 م - 2013 م 2014 م – 2015م) www.ub-iq.com
5. الهيئة العراقية للأوراق المالية www.isc.gov.iq

6. الجرم، رمزي صبحي مصطفى،(2013م) "اندماج البنوك كإحدى أليات التطوير المصرفي "،دار الجامعة الجديدة للنشر.

7. العنيزي ،وسام حسين علي،(2016م) ،قياس كفاءة القطاع المصرفي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011، مجلة العري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة .

8. زايدة، مهيب محمد، (2006م) ، "دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة"،رسالة ماجستير، الجامعة الاسلاميةغزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

9. زهية، بركان،(2012م)،"الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد

10. سلمان ، كاظم خماط ، هلال ، علي كاظم هلال ،"بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي ومتطلبات إصلاحه للمدة (2003م – 2013م)"، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد5،العدد 2.

11. شنجار، عبد الكريم جابر،(2007م) "قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة الى تجارب عربية مختارة"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع.

12. عربوه، رشيد،(2010م) ، "أساليب وطرق اندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية"، جامعة الحاج لخضر *باتنة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،قسم علوم التيسير.

13. علي اكبر، زهير، "دراسة في الاندماج المصرفي"، منشورات البنك المركزي العراقي ، فرع البصرة، العراق .

14. فائق جواد كاظم ،(2014م) ، "دور راس المال الفكري في تعزيز الاداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ' المجلد20،العدد78 .

15. قنوع ، شريقي، إسماعيل، نزار، طرفة، رولا غازي، (2009 م)، "الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31،العدد 1.

16. مبارك، بعلي حسني،(2012م) ، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة "رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، قسم علوم التيسير.

17. مقدم، محمد، عبيرات، عجيلة، (2008م) ، "الاندماج المصرفي لتطوير الميزة التنافسية"، جامعة الاغواط.

18. هويدي، علي محمد حسن، (2005م) ، "الاندماج المصرفي دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية"، مؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية.

19. وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، الدمج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق.

20. Gitman Juchau Flanagan,(2005),"Principles of Managerial Finance" ,Pearson Education Australia ,4th ed .

21. Wenjia Zhang,(2014)," Diversification, Monitoring Effects and Banking Mergers" International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 2,Candian.

22. Abdi Dufera,(2010),"Financial Performance Evaluation -Case Study of Awash International Bank", Mekelle University, College of Business and Economics, Ethiopia

23. Ekstrom,Mikko,(2013),"the impact of vertical relations in explaining the division of gains in mergers-European evidence,Masters thesis school of Business", Aalto university.

24. Gitman,Lawrence,(2009),principles of managerial finance,12 Edition,pearson education inc boston,USA.